الملوكية والشرعية السياسية في العراق القديم دراسة في الفكر والممارسة

م.م. حلا علي جاسم

كلية الآداب – جامعة القادسية

Hala.jasim@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٣/٤

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٣/١٧

الملخـص

يتناول هذا البحث موضوع الملوكية والشرعية السياسية في العراق القديم من خلال دراسة تجمع بين الجانب الفكري والممارسة السياسية الفعلية. يهدف البحث إلى تحليل الأسس التي قامت عليها شرعية الحكم الملكي، والحكم الملكي قديماً هو نظام حكم تكون فيه السلطة بيد الملك وتنتقل عادةً بالوراثة داخل العائلة الملكية، وكان الملك غالباً يمتلك صلاحيات واسعة أو مطلقة في إدارة الدولة ووضع القوانين وقيادة الجيش، ويعتمد على الوزراء والقادة لمساعدته في الحكم، وقد اعتُبر في بعض الحضارات حاكماً بتفويض إلهي كما في حضارات مصر القديمة وبلاد الرافدين .اضافة الى دور الدين والقانون والإدارة والاقتصاد في تثبيت السلطة واستمرارية الدولة. كما يناقش طبيعة التنظيم الإداري، والعلاقة بين المركز والأقاليم، وانعكاس الشرعية السياسية على المجتمع والاستقرار السياسي. وتوصلت الدراسة إلى أن الملوكية في العراق القديم اعتمدت على منظومة متكاملة من الشرعية الدينية والقانونية والعملية، وأن استمرارية الدولة ارتبطت بقدرة السلطة على تحقيق التوازن بين القوة والتنظيم والقبول الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية : الملوكية ، الشرعية السياسية ، الشرعية الدينية والقانونية

Monarchy and Political Legitimacy in Ancient Iraq: A Study in Thought and Practice

Assist.Lec.Hala Ali Jasim

College of Arts / University of Al Qadisiyah

Hala.jasim@qu.edu.iq

Date received: 4/3/2026
Acceptance date: 17/3/2026

Abstract

This research examines the topic of monarchy and political legitimacy in ancient Iraq through a study that combines intellectual perspectives with actual political practice. The research aims to analyze the foundations upon which the legitimacy of monarchical rule rested. Ancient monarchy was a system of government in which power resided with the king and was usually passed down hereditarily within the royal family. The king often possessed broad or absolute authority in managing the state, enacting laws, and leading the army. He relied on ministers and commanders to assist him in governing. In some civilizations, such as ancient Egypt and Mesopotamia, the king was considered a ruler by divine mandate. The research also explores the role of religion, law, administration, and the economy in consolidating power and ensuring the continuity of the state. Furthermore, it discusses the nature of administrative organization, the relationship between the central government and the provinces, and the impact of political legitimacy on society and political stability. The study concludes that monarchy in ancient Iraq was based on an integrated system of religious, legal, and practical legitimacy, and that the continuity of the state was linked to the ability of the ruling authority to achieve a balance between power, organization, and social acceptance.

Keywords: Monarchy, political legitimacy, religious and legal legitimacy

المقدمة

يُعدّ العراق القديم واحداً من أهم المراكز الحضارية التي شهدت نشوء الدولة وتطور النظم السياسية المبكرة في تاريخ الإنسان، إذ ظهرت في بلاد الرافدين أولى أشكال التنظيم السياسي والإداري التي أسست لفكرة السلطة المركزية ومفهوم الحكم المنظم. وقد ارتبط ظهور الدولة بظهور مؤسسة الملوكية التي مثّلت الإطار الرئيس لممارسة السلطة، أذ لم يكن الملك مجرد حاكم سياسي، بل كان شخصية تجمع بين الأبعاد الدينية والاجتماعية والعسكرية، الأمر الذي أضفى على سلطته طابعاً خاصاً يختلف عن المفاهيم الحديثة للسلطة السياسية. ومن هنا، فإن دراسة الملوكية في العراق القديم لا تقتصر على تتبع الأحداث التاريخية أو أسماء الملوك، بل تمتد إلى تحليل الفكر السياسي الذي أسهم في بناء شرعية الحكم وتفسير كيفية ممارسة السلطة داخل المجتمع.

ويهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة تحليلية لمفهوم الملوكية والشرعية السياسية في العراق القديم من خلال الربط بين الأسس الفكرية التي قامت عليها السلطة الملكية وبين الممارسات العملية التي عبّرت عنها في إدارة الدولة والمجتمع. كما يسعى إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة، ودور المؤسسات الاجتماعية في تثبيت السلطة، فضلاً عن تتبع تطور مفهوم الشرعية عبر المراحل الحضارية المختلفة، بما يسهم في تقديم فهم أعمق لأصول الفكر السياسي في الحضارات القديمة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يسلّط الضوء على واحدة من أقدم التجارب السياسية في تاريخ الإنسانية، ويكشف عن الجذور التاريخية لمفهوم الشرعية السياسية وعلاقة السلطة بالمجتمع. كما يسهم في فهم طبيعة الفكر السياسي في العراق القديم، ويوضح كيفية تداخل العوامل الدينية والاجتماعية في تشكيل مؤسسة الحكم، إضافة إلى تقديم رؤية تاريخية تساعد على تحليل تطور النظم السياسية في الحضارات اللاحقة.

مشكلة البحث وإشكاليته العلمية

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بالأسس الفكرية والعملية التي منحت الملوكية في العراق القديم شرعيتها السياسية، وكيف انعكست هذه الشرعية على ممارسة الحكم وإدارة الدولة. وتنطلق الإشكالية العلمية من الحاجة إلى تفسير العلاقة بين الفكر الديني والاجتماعي من جهة، وآليات السلطة السياسية من جهة أخرى، فضلاً عن فهم مدى تأثير هذه العوامل في استقرار النظام السياسي أو تعرضه للتحولات والتغيرات.

أهداف البحث

- بيان مفهوم الملوكية في حضارات العراق القديم وتطورها التاريخي.
- تحليل مصادر الشرعية السياسية التي استندت إليها السلطة الملكية.
- توضيح دور الفكر الديني والاجتماعي في بناء سلطة الملك.
- دراسة العلاقة بين الفكر السياسي والتطبيق العملي في إدارة الدولة.
- الكشف عن أثر الشرعية السياسية في استقرار النظام السياسي.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي في تتبع تطور الملوكية عبر العصور المختلفة في العراق القديم، والمنهج التحليلي في دراسة النصوص والمفاهيم السياسية المرتبطة بالشرعية والسلطة، إضافة إلى المنهج المقارن لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج السياسية داخل حضارات بلاد الرافدين، بما يساهم في تقديم معالجة علمية متكاملة لموضوع الدراسة.

المبحث الأول

الأسس الفكرية لمفهوم الملوكية في العراق القديم

المطلب الأول: نشأة مؤسسة الملوكية وتطورها التاريخي

١- التحول من نظام المدينة إلى الدولة المركزية

لم تتشكل الملوكية في العراق القديم دفعة واحدة، بل جاءت نتيجة تفاعل طويل بين الواقع الاقتصادي والاجتماعي والديني في بيئة بلاد الرافدين .ففي البدايات الأولى كان التنظيم السياسي أقرب إلى مدينة–دولة؛ إذ تتداخل السلطة الإدارية مع السلطة المعبدية، ويظهر حاكم المدينة أو الإنسي/اللوكال في سياق إدارة شؤون الريّ، وتعبئة العمل، وضبط الأمن، وحماية المخزون الغذائي. ومع نمو المدن واتساع الزراعة المروية وتعقد شبكات التبادل، صار نموذج المدينة–الدولة أقل قدرة على ضبط الصراع بين المدن وعلى إدارة الموارد في نطاق أوسع، فبرزت الحاجة إلى سلطة مركزية ذات قدرة أعلى على الحشد والتوحيد.

هذا التحول لم يكن مجرد انتقال إداري، بل كان انتقالاً في منطق الشرعية نفسه: فبدلاً من شرعية محلية مرتبطة بإله مدينة بعينها ومؤسستها، أخذت تتبلور شرعية سياسية أوسع تُبرّر توحيد المدن أو إخضاعها ضمن مشروع دولة تتجاوز حدود مدينة واحدة. من هنا يمكن فهم أهمية القوائم الملكية والسرديات التاريخية التي تُعيد ترتيب الماضي على نحو يخلق تسلسلاً شرعياً للحكم، ويُظهر أن النظام السياسي له أصل وأنه ممتد ومتصل. وتُعد جداول الملوك مثالاً دالاً؛ إذ لا تكتفي بتسجيل أسماء حكام وأمد حكمهم، بل تبني تصوراً للملوكية بوصفها مؤسسة لها بدء وامتداد، وتربط انتقال الحكم بين المدن بمنطق أعلى من مجرد القوة العسكرية . [1]

٢- ظهور الملك بوصفه قائداً سياسياً ودينياً

مع اتساع سلطة الدولة، ظهر الملك بوصفه مركزاً جامعاً للقرار السياسي والقدرة العسكرية، وفي الوقت ذاته وسيطاً رمزياً مع العالم المقدس. فالملك ليس مديراً للحكم فقط، بل هو صاحب وظيفة تمثيلية: يجسّد النظام، ويُطمئن المجتمع بأن العلاقة بين البشر والآلهة متوازنة وأن المدينة أو البلاد تحت الحفظ والرعاية. لذلك

تتكرر في النصوص والأطر الفكرية فكرة أن استقامة الحكم جزء من استقامة الكون، وأن الاضطراب السياسي قد يُقرأ بوصفه علامة على غضب الآلهة أو اختلال الطقوس أو فساد الإدارة.

ويعزز هذا المعنى الدور الكبير للمعبد في الاقتصاد والمجتمع؛ فالمعبد في فترات متعددة كان مؤسسة دينية واقتصادية معاً، وتمتلك موارد وأراضي وأوقافاً، وتؤثر في شرعية السلطة عبر منحها الغطاء الرمزي، أو عبر التوازنات مع الكهنوت. وتوضح دراسات حديثة أن قوة المعبد الاقتصادية كانت تُحدث أثراً مباشراً في سياسات الحكام والملوك تجاهه: تارةً بدعمه لاستثمار الشرعية الدينية، وتارةً بتقليص نفوذه خوفاً من منافسته لسلطة الدولة . [2]

٣-تطور وظيفة الملك عبر العصور السومرية والأكدية والبابلية

يتبدّى تطور مؤسسة الملوكية بوضوح عند تتبع وظائف الملك عبر العصور. ففي سومر، تتجاور صورة الملك مع صورة راعي المدينة وخادم الإله وحامي النظام، وتتضخم تدريجياً وظائفه الإدارية والعسكرية مع توسع العمران وتزايد الحروب بين المدن. وفي المرحلة الإمبراطورية التي ارتبطت بنماذج مركزية أكثر صرامة (كما في التجارب الأكدية وما تلاها)، تتقدم صورة الملك بوصفه موحداً ومنشئاً لنظام واسع، وتصبح القوة العسكرية والبيروقراطية جزءاً من تعريف الملك نفسه، لا مجرد أدوات له وتؤكد الدراسات التي تشتغل على الصيغ التاريخية ونصوص تسمية السنين أن وظيفة الملك في المرحلة السومرية الحديثة (أور الثالثة مثلاً) كانت مركبة: أعمال عسكرية لحماية النفوذ، وأعمال إدارية لتنظيم الاقتصاد والضرائب والعمل، وأعمال بنائية/طقسية لإظهار العناية بالمعابد والآلهة. وهذه الصيغ لا تسجل أحداثاً عابرة فقط، بل تُنتج خطاباً شرعياً: فالملك صانع إنجاز وبالتالي جدير بالحكم. [3]

أما في العصور البابلية اللاحقة، فقد زادت أهمية الطقوس الرسمية المرتبطة بالمدينة العاصمة ومعبد الإله الرئيس، وبرزت آليات رمزية تُعيد تأكيد الملكية الشرعية عبر الاحتفال، والمبايعة، وربط النظام السياسي بالنظام الكوني [4]كما أن تتبع انتقال العواصم عبر الألفيات يوضح أن مركز الدولة لم يكن مجرد موقع جغرافي، بل كان مركزاً رمزياً تُعاد فيه صياغة الشرعية وفق توازنات القوة والدين والإدارة . [5]

المطلب الثاني: البعد الديني والفلسفي للملوكية

١- فكرة التفويض الإلهي للحكم

يمثل التفويض الإلهي إحدى الركائز الأوضح في بناء شرعية الملوكية في بلاد الرافدين .فالحكم لا يُعرض بوصفه عقداً اجتماعياً بالمعنى الحديث، بل بوصفه تكليفاً واختياراً من القوى الإلهية، وفكرة **التفويض الإلهي للحكم** تعود إلى العصور القديمة عندما اعتقدت بعض الحضارات أن الحاكم يستمد سلطته من الإله أو الآلهة، أي أن الله اختاره ليحكم الناس، ولذلك يجب طاعته، وهذا الاختيار يُترجم إلى حق الملك في إصدار الأوامر، وقيادة الحرب، وتحصيل الموارد، وإدارة العدالة. ولا يعني التفويض أن الملك معصوم أو فوق المحاسبة، بل يعني أن سلطته تقع داخل تصور كوني: الملك مسؤول عن حفظ النظام (العدالة، الريّ، السلم الأهلي، الطقوس)، وإذا أخفق فقد تُفهم الكوارث والمجاعات والهزائم كعلامات على فقدان الرضا الإلهي.

وتظهر هذه الفكرة أيضاً في إعادة ترتيب التاريخ عبر القوائم والسرديات، إذ لا يُنظر إلى توالي الحكام بوصفه صراعاً محضاً، بل بوصفه انتقالاً منظماً للملوكية بين المدن والأسر الحاكمة. وفي هذا السياق تُسجَّل أحياناً عبارات ذات حمولة رمزية عالية من قبيل هبوط الملوكية وارتباطها بإرادة عليا، بما يجعل المؤسسة السياسية ذات منشأ فوق–بشري في الوعي الجمعي.

٢- العلاقة بين الآلهة والملك في فكر بلاد الرافدين

لم يكن الملك منفصلاً عن الديني؛ بل تتجسد العلاقة بينه وبين الآلهة في صور متعددة: رعاية المعبد، تقديم القرابين، بناء المعابد وتجديدها، أداء الطقوس، وربط الانتصارات العسكرية بالمعونة الإلهية. وفي المقابل، تمنح المؤسسة الدينية للملك شرعية مضاعفة: فهو ليس القائد المنتصر فقط، بل المختار/المؤيد الذي تُنسب إليه حماية البلاد واستمرار الخصب.

وقد أبرزت دراسات حديثة أثر الفكر الديني في تشكيل بنية المجتمع الرافديني القديم، وكيف أن الرموز والمعتقدات لم تكن محايدة، بل تسهم في بناء سلطة الملك وصورة الدولة، عبر تحويل الطاعة السياسية إلى

معنى ديني، وتحويل نجاح الدولة إلى علامة رضا، وتحويل طقوس المعبد إلى لغة شرعية تتحدث بها السلطة إلى المجتمع . [6]

وتتجلى هذه العلاقة أيضاً في سياق الإمبراطوريات الآشورية؛ إذ تتداخل الأبعاد الدينية مع الحملات العسكرية، ويصبح خطاب الحرب جزءاً من خطاب تنفيذ إرادة الآلهة أو إعادة النظام إلى الأطراف المتمردة. كما أن نظم الإدارة المركزية في التجربة الآشورية الحديثة تكشف أن الشرعية ليست وعظاً دينياً فقط، بل تُترجم إلى بنى مؤسساتية: بيروقراطية، جباية، ضبط للأقاليم، وتوظيف رمزي للسلطة في النقوش والطقوس . [7] [8]

٣- الطقوس والشعائر الداعمة للسلطة الملكية

إذا كان التفويض الإلهي هو الفكرة، فإن الطقوس هي آلية الإظهار التي تُحوّل الفكرة إلى واقع اجتماعي محسوس. لذلك لعبت الشعائر العامة دوراً محورياً في تثبيت شرعية الملك: فهي تربط الجماعة السياسية بمركزها الرمزي (العاصمة، المعبد الرئيس)، وتخلق لحظة جماعية تُعيد تعريف من هو الملك ولماذا يستحق الطاعة.

يُعد عيد آكيتو نموذجاً مهماً: فمراسيمه—كما تظهر في الدراسات الحديثة—لا تنحصر في الاحتفال الموسمي، بل تقوم على سردية خلق/تجديد وعلى تمثيلات رمزية تتصل بفكرة النظام الكوني، وبمفهوم الزواج المقدس بوصفه رمزاً لإعادة الخصب وتجدد الحياة، وهو ما يمنح الملك موقعاً محورياً في إعادة إنتاج الشرعية سنوياً أمام المجتمع. [9]

وبالإضافة إلى ذلك، فإن علاقة الملوك بالمعبد لم تكن مجرد علاقة دعم مادي، بل علاقة تبادل شرعية: المعبد يمنح الغطاء الرمزي، والملك يمنح الحماية والموارد ويضمن امتيازات المؤسسة الدينية—مع محاولات متكررة لإعادة ضبط القوة الاقتصادية للمعبد كي لا تتحول إلى منافس سياسي مباشر. وقد درست بحوث حديثة الموارد العينية للمعبد وكيف انعكست على سياسات الحكام والملوك، بما يؤكد أن الشرعية في بلاد الرافدين تُبنى عبر الاقتصاد الديني بقدر ما تُبنى عبر الخطاب الديني. [10]

ومن زاوية أخرى، فإن انتقال العواصم وتبدل المراكز السياسية عبر الزمن يعكس أيضاً تغير مسرح الشرعية: فاختيار العاصمة، وبناء القصور والمعابد، وتنظيم الاحتفالات الرسمية، كلها أدوات لإعادة إنتاج

صورة الملك بوصفه جامعاً للسياسة والدين والإدارة. وهذا واضح في دراسات تتبع العواصم الملكية حتى أواخر العصور القديمة، إذ يُقرأ انتقال المركز بوصفه انتقالاً لدوائر السلطة والرمز معاً [11]

المبحث الثاني

مصادر الشرعية السياسية في العراق القديم

لا تُختزل الشرعية السياسية في العراق القديم في مجرد امتلاك القوة أو توارث العرش؛ بل هي منظومة مركّبة تُنتَج اجتماعياً عبر تفاعلٍ بين :المقدّس (تصوّر إرادة الآلهة والنظام الكوني)، والمؤسسة (المعبد والكهنوت والبيروقراطية)، والقانون (إطار ضبط السلوك وتثبيت الحقوق)، والإنجاز الملموس(الأمن، والغذاء، والماء، والرخاء، والمشاريع الكبرى).

ومن ثمّ، فإن شرعية الملك كانت تُبنى طبقةً فوق طبقة: يبدأ التأسيس من بوابة الدين (التفويض والطقس والرمز)، ويتعزّز بالقانون (التقنين وتوزيع الحقوق والواجبات)، ويترسّخ بالواقع (الحرب/الأمن والاقتصاد/الماء والغلال)، بإذ يغدو الملك مقبولاً لا لأنه الأقوى فقط، بل لأنه في المخيال الجمعي الأقدر على حماية النظام الذي تريده السماء للأرض، وإدارته بما يمنع الفوضى ويضمن الاستقرار.

المطلب الأول: الشرعية الدينية والقانونية

أولاً: الشرعية المستمدة من المعابد والكهنة

الحاكم الشرعي يُعدّ ملزِماً للمجتمع في الفقه الإسلامي، لأن طاعته تُعد جزءاً من تنظيم شؤون الدولة وحفظ النظام، بشرط أن يكون حكمه وفق الشريعة والعدل .لذلك يُطلب من الناس طاعته في الأمور التي تحقق مصلحة المجتمع، لكن لا تجوز طاعته إذا أمر بمعصية أو ظلم؛ لأن الطاعة تكون في المعروف فقط.

وتمتّعت المعابد في العراق القديم بوظيفة تتجاوز العبادة إلى كونها مركزاً منظِّماً للحياة العامة :فهي ذاكرة الجماعة وموضع الطقس، وهي كذلك مخزن الموارد، وفضاء التوثيق، ومرجعيةٌ رمزية تمنح السلطة غطاءها الأخلاقي. وعندما تُصبح المدينة دولةً، لا يختفي المعبد؛ بل يُعاد تموضعه في قلب الشرعية :يحتاج

الملك إلى المعبد ليُرى بوصفه مختاراً ومسنوداً، ويحتاج المعبد إلى الملك ليحميه ويضمن تدفّق موارده واستمرار نفوذه. (12)

يظهر هذا بوضوح في فكرة أن المجتمع يتعامل مع العالم السياسي على أنه امتدادٌ للعالم المقدّس: فالآلهة في التصوّر الرافديني ليست بعيدة عن شؤون الحكم؛ بل تُعنى بالنظام، وتغضب للفوضى، وتكافئ الالتزام. ومن هنا تتشكّل آليةٌ نفسية–اجتماعية تقول :الحاكم الشرعي هو الذي ينجح في إظهار رضى الآلهة عنه عبر الطقوس والقرابين والأعياد وإحياء شعائر المدينة الكبرى، لأن هذه الممارسات ليست ديناً فقط، بل سياسةً بصيغة رمزية تُنتج القبول العام. (13)

كما أن الكهنوت بوصفه نخبةً متخصصة في إدارة الشعائر والمعنى مثّل قناةً عملية لتثبيت الحكم: فالكاهن لا يقدّم فتوى سياسية بمعناها اللاحق، لكنه يشارك في صناعة المشروعية عبر: (أ) إدارة الطقس الذي يُعلن اكتمال الانسجام بين الملك والسماء، (ب) ربط النظام الاجتماعي والأخلاقي بالتصورات الدينية، و(ج) ترسيخ صورة الملك باعتباره راعياً للنظام الكوني لا مجرد قائد إداري. (14)

ويتعمّق هذا الدور حين نلاحظ أن المعبد، في كثير من المدن، كان أيضاً **نواةً تنظيمية** تؤثر في علاقات العمل والملكية والالتزام؛ ما يجعل الشرعية الدينية متداخلة عضوياً مع الشرعية الاجتماعية. فحين يُنظر إلى المعبد باعتباره قلب المدينة، يصبح الاقتراب منه (بالطقس والإنفاق والحماية) اقتراباً من قلب الشرعية أيضا ولا يتوقف الأمر عند الرمزية؛ فالدراسات التي تناولت النظام الكهنوتي تبيّن أن الكهنوت بحكم موقعه قادر على تحويل المقدّس إلى **قوة تفسير وإقناع** :يقدّم تفسيراً لمعنى السلطة وحدودها، ويصوغ نظرة المجتمع إلى الصواب والخطأ، ويجعل الطاعة قابلة للتبرير. وعند هذه النقطة، يصبح رضا المعابد والكهنة جزءاً أصيلاً من بنية الحكم، لا زينةً خارجية. (15)

والأهم: أن الشرعية الدينية لم تكن أحادية الاتجاه؛ فهي ليست سيطرة الدين على السياسة فقط، بل **تبادلٌ في المنافع والرموز** :الملك يمنح المعبد رعاية وموارد، والمعبد يمنح الملك لساناً رمزياً واسع الانتشار يبرّر الحكم ويجعله مقبولاً. ومن هنا نفهم كيف يمكن لتسييس المقدّس أن يصنع نظاماً اجتماعياً يرى السلطة امتداداً للإلهي، ويقرأ الاضطراب السياسي بوصفه علامة خلل في العلاقة مع السماء.

ثانياً: دور القوانين الملكية في تثبيت الحكم

القوانين الملكية كانت تُعدّ ضرورية في الأنظمة الملكية قديماً لأنها تُنظّم شؤون الدولة والمجتمع، مثل إدارة الحكم، وتنظيم العلاقات بين الناس، وحفظ الأمن والحقوق. وكان الملك أو السلطة الحاكمة يضع هذه القوانين لتسيير الدولة ومنع الفوضى، لذلك كانت تُعتبر أساساً لاستقرار الحكم والمجتمع.إذ كانت المعابد تُنتج الشرعية عبر الرمز، فإن القوانين تُنتجها عبر القاعدة: أي عبر تحويل الحكم من إرادةٍ متقلّبة إلى منظومة تُشعر الناس بوجود معيارٍ يمكن توقّعه والاحتكام إليه. ومن ثمّ، فإن التقنين الملكي ليس مجرد تنظيمٍ إداري، بل خطابٌ سياسي يقول :**أنا ملكٌ شرعي لأنني أضبط العدالة وأمنع الفوضى.** (16)

تتجلى هذه الفكرة في التشريعات المرتبطة بالأرض والزراعة والري؛ لأن الاقتصاد الزراعي كان عصب الاستقرار الاجتماعي. فالملك الذي يضع قواعد للملكية الزراعية، ويحدّد حقوق الانتفاع، ويضبط النزاعات، يقدّم نفسه بوصفه حارساً للغذاء، لا حارساً للسيف فقط. وفي هذا السياق تُظهر الدراسات المعاصرة أن تنظيم ملكية الأرض الزراعية في شريعة حمورابي لم يكن تقنية قانونية فحسب، بل أحد وجوه بناء الشرعية عبر حماية المجال الحيوي للناس.

ثم تأتي قيمة التقنين نفسه: فحين تتحول الأحكام إلى بنية قابلة للتعميم، ويصبح التقاضي ذا إجراءات واضحة، تتعزز صورة الدولة ككيانٍ مؤسسي لا مزاجي. وتبحث بعض الدراسات في ميزة التقنين وإجراءات التقاضي لتبيّن أن القانون، حين يصبح منظماً، يعمل كأداة استقرار تُنتج قبولاً سياسياً، لأن المجتمع يلمس انتقال السلطة من مجرد القوة إلى **قوةٍ مبرَّرة بقواعد.** (17)

ومن أهم وظائف القانون في إنتاج الشرعية: أنه يخلق لغة عدل مشتركة. فحتى لو ظل تنفيذ القانون متفاوتاً، فإن وجوده يُنتج شعوراً عاماً بأن ثمة معياراً أعلى من الأهواء. لذلك نلاحظ اهتمام الدراسات بوضع المركز القانوني والاجتماعي داخل تشريعات العراق القديم، لأن هذا يعكس كيف أن القانون كان يترجم تصور السلطة عن المجتمع: من له حق، ومن عليه واجب، وكيف تُحفظ الأسرة والملكية والعمل . (18)

كما أن القانون يرتبط بالدين في مستوى جوهري: فمقدمات الشرائع في كثير من التصورات الرافدينية لا تُقرأ بوصفها مقدمة أدبية؛ بل بوصفها **إعلاناً عن مصدر الشرعية** :الآلهة تريد نظاماً، والملك ينفّذ إرادتها. وهذا

ما يجعل القانون أداةً مزدوجة: يُطمئن المجتمع بوجود قواعد، ويطمئن المخيال الديني بأن الحكم يتسق مع النظام الكوني. [19]

وعلى هذا الأساس، تصبح الشرعية القانونية جسراً بين المعبد والشارع: فهي تترجم المقدّس إلى قواعد ملموسة، وتترجم السلطة إلى مسؤوليات، وتحوّل الطاعة من خوفٍ عارٍ إلى طاعة قابلة للتعليل: لأن الطاعة هنا تحمي النظام والحق والعدل .

ثالثاً: العدالة الإلهية كإطار للسلطة السياسية

غالباً كانت القوانين الملكية في الماضي قوانين وضعية يضعها الملك أو السلطة الحاكمة لتنظيم شؤون الدولة، لكن في كثير من الأحيان كان يُقال إن هذه القوانين تستند إلى إرادة إلهية أو تفويض إلهي لإعطائها شرعية أكبر وإقناع الناس بطاعتها. لذلك يمكن القول إن مصدرها العملي كان وضعياً، بينما كانت تُبرَّر أحياناً بأنها ذات أصل إلهي. ومن أكثر المفاهيم حساسيةً في بناء الشرعية هو مفهوم العدالة: لأن الناس قد تتحمل القوة زمناً، لكنها لا تمنحها شرعيةً مستقرة ما لم تشعر أن القوة تعمل ضمن فكرة حق. وفي العراق القديم، تتداخل العدالة مع المقدس: فالعدل ليس قيمة اجتماعية فقط، بل قيمة كونية تُمثّلها آلهة، ويتجسد أثرها في نظام القوانين و تُظهر الدراسات التي تناولت آلهة العدل أن العدالة كانت تُفهم بوصفها وظيفة كونية تُقيم التوازن وتكبح الظلم، وأن القوانين التي يشرعها الملوك تُقدَّم في المخيال الديني باعتبارها صادرة بأمرٍ من آلهة العدل أو تحت رعايتها. وهذا يمنح القانون قوةً رمزية: ليس لأنه نص، بل لأنه في الوعي الجمعي **تعبير عن عدل السماء .** [20]

وتنطلق الشرعية هنا من معادلة دقيقة: الملك ليس إلهاً، لكنه ليس إنساناً عادياً؛ إنه مكلّف بإقامة العدل. ومن ثمّ، فإن نجاحه في تقديم نفسه كمنفّذ للعدالة الإلهية يضاعف شرعيته: فالمجتمع يرى أن طاعته ليست طاعة بشرٍ لبشر، بل طاعةٌ لنظامٍ أعلى.

وتساعد الدراسات التحليلية الحديثة حول مفهوم العدالة في العراق القديم على فهم كيف كان العدل جزءاً من بنية الدولة: فالعدالة ترتبط بإدارة المياه، وحماية الملكيات، وضبط العلاقات، وتحديد العقوبات؛ أي أنها ليست شعاراً، بل شبكة إجراءات يومية تجعل السلطة محسوسة في تفاصيل الحياة.

وبذلك تصبح العدالة الإلهية إطاراً تفسيرياً لشرعية السلطة:

- إن وُجد الرخاء: فهذا دليل انسجام الملك مع إرادة الآلهة.
- وإن وقع القحط والاضطراب: فقد يُقرأ كعلامة خلل في علاقة السلطة بالمقدس، أو كعقوبة على ظلمٍ ما.

في كلا الحالين، تظل الشرعية مرتبطة بفكرة العدل، لأن العدل هو ما يمنح السلطة معنىً يتجاوز السيف. [21]

المطلب الثاني: الشرعية العسكرية والاقتصادية

أولاً: دور الفتوحات العسكرية في تعزيز شرعية الملك

تستمد القوانين الملكية قوتها الشرعية العسكرية من سلطة الملك والجيش؛ إذ يمتلك الملك القوة العسكرية التي تمكّنه من فرض القوانين وحمايتها وتنفيذها، لذلك كانت شرعيتها تعتمد كثيراً على دعم الجيش وقدرته على الحفاظ على النظام ومنع التمرد داخل الدولة. ويُخطئ من يظن أن الشرعية العسكرية تعني مجرد حب الحرب. في سياق العراق القديم، الحرب جزء من وظيفة الدولة: حماية طرق التجارة، تأمين الحدود، ردع الخصوم، وتثبيت مركز المدينة–الدولة داخل محيطٍ متقلب. لذلك تصبح الانتصارات العسكرية لغة سياسية تقول :الملك شرعي لأنه قادر على حماية الجماعة وتُبرز الدراسات المتخصصة في دلالات الأعمال العسكرية داخل الصيغ التاريخية كيف أن الحرب لم تكن حدثاً عارضاً، بل مادةً تُسجَّل وتُعرض وتُحمَّل معنى سياسياً: الانتصار يُقدّم بوصفه دليلاً على كفاءة الملك ورضا السماء عنه، وهزيمة الخصم تُقرأ بوصفها إعادة ترتيب للعالم لصالح النظام الذي يمثله الملك[22] .

بل إن تدوين الأعمال العسكرية في الصيغ التاريخية والوثائق يُحوّل الحرب إلى ذاكرة شرعية: فالأجيال اللاحقة لا تتذكر الملك فقط لأنه حكم، بل لأنه فتح وردع وأمّن. وهكذا تتحول القوة إلى رأسمال رمزي يتغذى من السرد والتوثيق ومع اتساع المجال السياسي، تبرز وظيفة أخرى للشرعية العسكرية: إدارة الأطراف والمناطق البعيدة عبر مزيج من الردع والتحالف وتحصيل الموارد. وفي هذا الإطار تكتسب الدراسات التي تناولت حضور العرب في نقوش العصر الآشوري الحديث أهميةً خاصة، لأنها تُظهر كيف كانت النصوص الرسمية تُعيد

تصوير الآخر بوصفه جزءاً من فضاء السيطرة أو التهديد، وبالتالي يصبح إخضاعه (أو تحييده) مظهراً من مظاهر الشرعية العسكرية للدولة الآشورية. [23]

واللافت أن الشرعية العسكرية لا تعمل بمعزل عن الدين والقانون: فالحرب تُقدَّم غالباً في الخطاب الرسمي بوصفها دفاعاً عن النظام، أو تنفيذاً لإرادة الآلهة، أو حمايةً للعدل. وبذلك تصبح القوة مبرَّرة لا عارية، وتتحول الفتوحات إلى سندٍ سياسي–رمزي يطيل عمر القبول.

ثانياً: السيطرة على الموارد وتنظيم الاقتصاد

إذا كانت الحرب تصنع صورة الحامي، فإن الاقتصاد يصنع صورة الراعي. وشرعية الملك في العراق القديم كثيراً ما كانت تُختبر في سؤالين يوميين :**هل هناك خبز؟ هل هناك ماء؟**

ومن هنا يمكن فهم لماذا تتكرر في الدراسات الحديثة موضوعات: الأرض، الري، الفقر، تنظيم العمل، وإدارة الموارد؛ لأنها كلها مساحات تُنتج الشرعية أو تهدمها.

١ – الأرض بوصفها قاعدة الشرعية الاقتصادية

الأرض ليست مجرد ملكية؛ إنها قاعدة إنتاج الغذاء، ومصدر الضرائب، وساحة النزاعات، وميزان العدالة الاجتماعية. لذلك فإن تنظيم ملكية الأرض الزراعية في تشريعات العراق القديم يُعدّ أداة سياسية لتثبيت الحكم: حين يحدد الملك قواعد الملكية والانتفاع والتعويض، فهو يضبط اقتصاد المجتمع ويمنع انفجار النزاعات، ويقدّم نفسه بوصفه حارساً للاستقرار. [24]

وتكمن خطورة الأرض في أنها ترتبط بمكانة العائلة والطبقات والعمل. لهذا تتناول بعض الدراسات المركز القانوني والاجتماعي داخل الشرائع لتبيّن كيف كانت القواعد تُرتّب المجتمع، وكيف ينعكس ذلك على القبول السياسي: فحين يشعر الناس أن القواعد معقولة أو على الأقل مفهومة، يزداد استعدادهم للتعايش مع السلطة . [25]

٢- الماء والري بوصفهما شرعية ملموسة

لا يمكن فهم الشرعية الاقتصادية في العراق القديم دون فهم مركزية دجلة والفرات. فالنهران ليسا مجرد جغرافيا؛ إنهما شرط الحضارة نفسها: الزراعة، النقل، الاستقرار، والقدرة على التوسع. ولذلك يكتسب تنظيم شبكات الري بُعداً سياسياً: الملك الذي يوسّع القنوات، ويصون السواقي، ويمنع التعدي على حصص المياه، يحمي حياة الناس مباشرة، فيتحول إلى ضرورة اجتماعية لا مجرد حاكم. (26)

وتناقش دراسات حديثة دور الأنهار في حضارة بلاد الرافدين من زاوية الزراعة والري، وتُبرز أن تنظيم الري يحتاج سلطة مركزية قادرة على التخطيط والإنفاذ، وأن هذا التخطيط يرتبط بالقانون أيضاً، إذ تتضمن القوانين الملكية مواداً تنظّم العمل الزراعي وتوزيع المياه ومنع الاعتداء على حقوق الآخرين. (27)

وهنا تتضح آلية الشرعية:

- **مشروع ري ناجح = إنتاج أعلى = قحط أقل = اضطراب أقل = قبول أكبر.**
- **تدهور الري = صراع على الماء = تراجع الغلال = اضطراب اجتماعي = اهتزاز الشرعية.**

لذلك كانت مشاريع الري جزءاً من سياسة الشرعية لا مجرد هندسة.

٣- إدارة الفقر والتوازن الاجتماعي

لا ينفصل الاقتصاد عن الاجتماع. فحين يتسع الفقر أو يتعمق التفاوت، تتعرض الشرعية إلى ضغط؛ لأن المجتمع يبدأ في إعادة تفسير السلطة: هل هي راعية أم مستنزِفة؟

وتضيء دراسة ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي القديم جانباً مهماً: الفقر ليس حالةً فردية فقط، بل مؤشر على اختلالات في توزيع الموارد والعمل والضرائب وأزمات الإنتاج. وهذا يفسر لماذا تسعى السلطة عادةً إلى ضبط هذه المساحات بالقانون والجباية والمخازن والمشاريع والملك، في هذا السياق، لا يملك رفاهية تجاهل التوازن الاجتماعي؛ لأن اضطراب المدينة يعني اضطراب الضرائب والجيش والمعبد معاً. لذلك تعمل الشرعية

الاقتصادية غالباً عبر سياسات تمنع الانهيار: توفير العمل في المشاريع العامة، تنظيم الزراعة، إعادة توزيع بعض الموارد عبر المؤسسات، أو على الأقل تقديم سردية تقول: الملك يقيم العدل ويحمي الضعفاء. [28]

ثالثاً: إدارة المشاريع الكبرى ودورها في تثبيت الحكم

المشاريع الكبرى في العراق القديم وبخاصة مشاريع الري هي نصوص شرعية مكتوبة على الأرض. فالقناة ليست مجرى ماء فقط، بل إعلان سياسي :الملك قادر على تحويل الطبيعة إلى نظام، وعلى تحويل العمل إلى إنجاز، وعلى تحويل الإنجاز إلى رخاء وتُعد دراسة جهود الملوك ودورهم في توسيع شبكة قنوات الري الزراعية نموذجاً واضحاً لهذا المعنى: توسعة القنوات وصيانتها كانت فعلاً استراتيجياً يضمن استمرار الزراعة، ويعني السيطرة على الفائض الاقتصادي، ويعني كذلك امتلاك القدرة على حشد العمل وتوجيهه؛ وهذه كلها عناصر تمنح الحكم قوةً مؤسسية وشرعية اجتماعية في آن واحد. [29]

كما أن مشاريع الأنهار والري تشتغل على مستوى رمزي: فالنهران في الوعي الديني ليسا ماءً فقط، بل جزء من المقدس؛ وبالتالي فإن رعاية النهرين والقنوات قد تُفهم بوصفها رعاية لنظامٍ كوني. ومن هنا تتداخل الشرعية الاقتصادية مع الشرعية الدينية مرة أخرى: الإنجاز المادي يُقرأ كإشارة لرضا السماء، فيتحول البناء إلى عبادة، والري إلى سياسة، والسياسة إلى شرعية. [30]

المبحث الثالث

الممارسة السياسية للملوكية في العراق القديم

المطلب الأول: الإدارة السياسية وتنظيم الدولة

لم تكن الملوكية في العراق القديم مجرد لقبٍ يُطلق على الحاكم، بل كانت منظومة إدارةٍ يومية تُحوّل فكرة السلطة إلى إجراءات وسجلات وقرارات، وتربط المركز بالأقاليم، وتُنتج الطاعة عبر المنفعة والرهبة معاً. ويمكن النظر إلى الإدارة الرافدينية بوصفها جهازاً مركباً تحكمه ثلاث دوائر متداخلة :القصر (قرار الحكم والموارد والجيش)، والمعبد (الشرعية الرمزية والاقتصاد الريعي)، والمدينة/الإقليم (الواقع الاجتماعي والجباية والعمل). ومع تباين العصور السومرية والأكدية والبابلية والآشورية، ظلّ جوهر الممارسة الإدارية قائماً على :

تنظيم الموارد والناس عبر شبكة موظفين، وتثبيت القرار عبر الكتابة، وربط الطاعة بمعايير العدل والنظام كما تعلنها السلطة.

١- البناء الإداري والبيروقراطي: من سلطة الشخص إلى سلطة الجهاز

يظهر التحول الإداري عندما تتجاوز الدولة نمط المدينة–المعبد إلى نمط الدولة الأوسع، فتحتاج إلى جهازٍ قادر على إدارة أراضٍ وضرائب ومخازن وعمال ومقاتلين. هنا تتجسد البيروقراطية بمعناها العملي : سلاسل وظائف، ومستويات إشراف، وتقسيم عمل بين من يقرر ومن ينفذ ومن يوثق. وتدل وفرة السجلات المسمارية في مختلف الحقب على أنّ الإدارة لم تعتمد على الذاكرة بل على الأرشفة: قوائم حصص، سجلات استلام وتسليم، حصر مواشٍ ومحاصيل، أوامر نقل، وإحصاءات لعمال السخرة أو العمال الموسميين، وتقارير عن مخازن الحبوب والزيوت والأنسجة.

ومن منظور الممارسة السياسية، فإن هذه البيروقراطية أدّت ثلاث وظائف رئيسية:

١. **تحويل الموارد إلى قوة سياسية** :فالسيطرة على المخزون والغلال تعني القدرة على تمويل الجيش وإدامة المشاريع الكبرى وتقديم العطاءات.

٢. **إنتاج الطاعة عبر التنظيم** :إذ يتحول الفرد/الجماعة إلى وحدة تُقاس وتُحاسَب (حصة غذاء، يوم عمل، ضريبة، خدمة).

٣. **تثبيت صورة الملك بوصفه مُدير النظام** :فالملك يُقدَّم في الخطاب الرسمي كضامن للنظام، لكن الممارسة تُظهر أن النظام يُدار عبر موظفين وكتبة ومخازن ونُظم متابعة.

٢- الكتابة والمدرسة والموظف: المعرفة بوصفها أداة حكم

من أهم ملامح الحكم في بلاد الرافدين أنّ الإدارة قامت على **المعرفة المكتوبة** لا على الشفوية. فالكتابة المسمارية لم تكن أداة ثقافة فقط، بل كانت تقنية سلطة: تُحوّل القرار إلى وثيقة، والضرائب إلى قوائم، والعمال إلى سجلات، والعقود إلى التزامات. ولهذا ارتبطت الدولة بظهور فئة الكتبة والمدارس، لأن الكُتّاب هم أعصاب

الجهاز الإداري. إنّ تتبع تطور الكتابة ووظائفها يُظهر انتقالها من التدوين البسيط إلى وظائف أكثر تعقيداً: إدارة اقتصادية، مراسلات رسمية، تشريعات، وعقود ملكية وزواج وبيع... إلخ. [31]

ويُفيد هذا في فهم السياسة اليومية: فإذما توجد مدرسة كُتّاب (أو تدريب لغوي/معجمي) توجد إمكانية لإنتاج موظفٍ قادر على إدخال الأفراد في شبكة الدولة. ومن هنا تأتي قيمة الدراسات التي تتتبع **ألفاظ التعليم** وتقاطعات العربية والأكدية/اللغات القديمة في سياق الدرس المقارن، لأنها تكشف كيف كانت مفردات المعرفة جزءاً من بنية حضارية أنتجت الإدارة والسلطة معاً.

٣- العلاقة بين المركز والأقاليم: آليات الربط والسيطرة

إنّ الدولة المركزية في بلاد الرافدين لم تكن مركزاً ثابتاً بقدر ما كانت **قدرة على الربط** :أي تحويل الإقليم إلى جزء من شبكة القرار والجباية والتجنيد. وتبرز هنا آليات عملية، منها: [32]

- **التعيين الإداري** :بتكليف ولاة/حكام محليين أو مسؤولين يشرفون على المدن والأقاليم، مع تفاوت التسميات والوظائف بحسب العصر.
- **الجباية والمخازن الإقليمية** :إذ تُجمع الموارد محلياً ثم تُنقل أو تُوزع وفق نظام حصص. وهذا يخلق علاقة تبعية اقتصادية للمركز.
- **المراسلات والتقارير** :وهي وسيلة متابعة دقيقة: ما يُنتج؟ ما يُنقل؟ من قصّر؟ من تمرّد؟ من يحتاج تعزيزاً عسكرياً؟
- **الحاميات والطرق** :لأن الاتصال المادي (طرق/موانئ نهرية/مراكز حراسة) شرط لنجاح الاتصال الإداري.

وتتجلى السياسة هنا في معادلة دقيقة :كلما زاد اتساع الدولة زادت حاجتها إلى المرونة في إدارة الأقاليم .فبعض الأقاليم تحتاج ضبطاً عسكرياً، وبعضها تُترك له مساحة محلية مقابل انتظام الجباية. وتظهر هذه المرونة في التبدل بين الشدة والتساهل حسب الظروف (حرب، مجاعة، اضطراب داخلي، تنافس معابد، أو صراع نخب).

٤- المسؤولون والولاة: طبقة وسيطة تصنع الحكم على الأرض

الممارسة السياسية لا تجري فقط في القصر، بل في يد الطبقة الوسيطة من المسؤولين: المشرفون على المخازن، جباة الضرائب، قادة وحدات محلية، كتبة، وقضاة. هذه الطبقة تمثل وجه الدولة في حياة الناس، وهي التي تُحوّل الشرعية إلى واقع (توزيع حصص/تجنيد/عقود/محاكمات/إشراف على مشاريع). ومن ثم فإن نجاح الملك لا يُقاس بخطابه فقط، بل بقدرة جهازه على: [33]

- منع الفساد (أو على الأقل ضبطه)،
- تجنب الصدام الاجتماعي المفرط،
- تحقيق حدٍ أدنى من الاستقرار الغذائي والاقتصادي،
- وحماية الطرق والحدود.

ولهذا نجد أن الإصلاحات السياسية في بعض المراحل اتجهت إلى تقليل استغلال الجهاز الإداري للناس وإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والطبقات، وهو ما يقود مباشرة إلى المطلب الثاني.

المطلب الثاني: انعكاسات الشرعية السياسية على المجتمع

إذا كانت الشرعية السياسية تُصاغ في النصوص بوصفها حقاً للملك، فإن اختبارها الحقيقي يظهر في المجتمع: هل تقبل الطبقات المختلفة هذا الحكم؟ هل ترى فيه منفعة/عدلاً/أمناً؟ أم ترى فيه ظلماً/نهباً/قهر عملٍ وضريبة؟ إنّ الشرعية في الممارسة تُبنى عبر التوازن بين متطلبات الدولة (الجيش، المشاريع، الجباية) وقدرة المجتمع على الاحتمال.

١- العلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية: إدارة المجتمع لا حكمه فقط

المجتمع الرافديني عرف تمايزاً طبقياً واضحاً: نخب قصر ومعبد، فئات حرة تعمل بالزراعة والحِرف والتجارة، فئات تابعة (عمال بالحصص/خدمة إلزامية)، وطبقات أدنى كالأرقاء في أشكال متعددة. وتظهر الشرعية السياسية هنا في أدوات عملية: [34]

- **التوزيع وإعادة التوزيع** :الدولة تمنح حصصاً غذائية ورواتب عينية/فضية لمن يعمل في مشاريعها، فتضمن ولاء طبقات من الموظفين والعمال.
- **القضاء والعقود** :لأن حماية الملكية والعقود تضبط السوق وتمنح إحساساً بنظام يحمي التبادل.
- **العمل الإلزامي (السخرة) والخدمة العامة** :وهو عنصر شديد الحساسية: إذا زاد عن الحد تحوّل إلى سببٍ للتمرد؛ وإذا أُدير باعتدال اعتُبر جزءاً من واجب الجماعة مقابل الماء والري والأمن.
- **التجنيد والحملات** :إذ تُعاد صياغة الشرعية بصفتها حماية للبلاد وتوسيعاً للموارد.

ومن زاوية اجتماعية، فإن الدولة عندما تُظهر قدرتها على ضبط الاستغلال داخل الجهاز (من موظفيها) تكسب شرعية مضاعفة، لأنها تُقنع الناس أن المشكلة ليست في وجود السلطة بل في سوء استعمالها. وهذا بالضبط ما توضحه نماذج الإصلاح التي تُقرأ اليوم بوصفها محاولات مبكرة لتقييد عبث الجهاز وتخفيف الضغط عن الفئات الأضعف.

٢-الاستقرار السياسي ومظاهر التمرد: لماذا يتمرد الناس على الملك الشرعي؟

التمرد في العراق القديم لم يكن مجرد خروج على الطاعة، بل غالباً ما كان نتيجة تراكمات: ضغط ضريبي، مجاعة، ظلم موظفين، صراع نخب، أو ضعف في حماية الطرق والحقول. وقد يتخذ التمرد أشكالاً متعددة: [35]

- **رفض الجباية** أو التباطؤ في أداء الخدمة،
- **نزاعات المدن مع المركز**،
- **تجييش ديني/رمزي** عندما يتنازع المعبد والقصر على الموارد،
- أو **انقلابات نخب** حين ترى طبقة نافذة أن الملك لم يعد قادراً على ضمان مصالحها.

وتفيدنا دراسة الثورة/التمرد بوصفها ظاهرة اجتماعية في قراءة آليات تَشكّل الاستقرار وانهياره: فحين تتراجع قدرة الدولة على تأمين الغذاء أو حماية الطرق، يتبدل معنى الشرعية من حق إلهي إلى عقد منفعة غير معلن بين الحاكم والمحكوم .

٣- الإصلاح السياسي كأداة لاستعادة الشرعية: أوروكاجينا نموذجاً

من أبلغ الأمثلة الدالة على تفاعل السلطة مع المجتمع ما يُنسب إلى إصلاحات الملك أوروكاجينا؛ إذ تُقرأ هذه الإصلاحات بوصفها محاولة لتخفيف اختلالات اجتماعية سببها استغلال النخب والموظفين، وتقليل الأعباء عن الطبقات الأضعف، بما يحقق هدفين سياسيين في آنٍ واحد :**تهدئة المجتمع وإعادة إنتاج الشرعية** عبر خطاب العدالة الاجتماعية ورفع المظالم.

المهم في هذه النقطة ليس التفاصيل الجزئية بقدر ما هو الدرس السياسي: الشرعية ليست أصلًا ثابتاً، بل تتطلب صيانةً دورية عندما تتفاقم الفجوة بين الجهاز الإداري والمجتمع. [36]

٤-المرأة والشرعية الاجتماعية: السلطة داخل البيت جزء من السلطة داخل الدولة

لا يمكن فهم انعكاس الشرعية على المجتمع دون الالتفات إلى علاقة السلطة بالبنية الأسرية وبالأدوار الجندرية. فالقوانين والأعراف التي نظمت علاقة الذكر بالأنثى لم تكن شأناً خاصاً فقط، بل جزءاً من النظام الاجتماعي الذي ترغب الدولة في تثبيته. وقد أظهرت بحوث حديثة كيف ساهمت الإصلاحات والقوانين الرافدينية في تقنين تبعية المرأة للرجل عبر فترات طويلة، بما يعكس رؤية المجتمع للسلطة داخل الأسرة بوصفها امتداداً لمنطق السلطة العامة .

إن إدراج هذا البعد لا يعني اختزال المجتمع في قضية واحدة، لكنه يوضح أن الشرعية السياسية تتجذر في شرعيات اجتماعية أصغر: الأسرة، الملكية، الإرث، والعقود. [37]

٥- أثر الفكر الملكي في استمرارية الدولة: الشرعية كذاكرة مؤسساتية

استمرارية الدولة في بلاد الرافدين لم تتحقق بالسيف وحده، ولا بالنص الديني وحده، بل عبر تكوين ذاكرة مؤسساتية تحفظ ما يلي:

- **لغة الحكم** (نصوص ملكية، صيغ تعظيم، سرديات انتصار)
- **تقنيات الإدارة**(سجلات، عقود، جباية، توزيع)
- **تقنيات المعرفة**.(مدارس، كتبة، مفردات تعليم، أرشفة)

ومن هنا نفهم أن الفكر الملكي لم يكن مجرد أفكار عن الملك، بل كان برنامجاً عملياً يربط القصر بالمعبد بالمجتمع عبر: مشاريع ري، تنظيم عمل، تقنين علاقات اجتماعية، وصناعة سردية عن الملك العادل الحامي للنظام. وكلما نجحت الدولة في جعل هذا البرنامج محسوساً في حياة الناس، ازدادت قابلية الشرعية للاستمرار؛ وكلما تحوّل البرنامج إلى عبء قاهر، ظهرت التمردات كآلية تصحيح اجتماعي (ولو بالعنف). [38]

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن **الملوكية في العراق القديم** لم تكن مجرد شكلٍ للحكم أو عنوانٍ سياسي، بل كانت **مؤسسة شاملة** جمعت بين الفكر والممارسة، وأسست لنموذج مبكر للدولة المركزية يعتمد على **إنتاج الشرعية** لا على فرض السلطة وحده. وقد تبيّن أن الشرعية السياسية لم تُبنَ على مصدر واحد، وإنما على منظومة متداخلة تضم **الدين والقانون والإدارة والاقتصاد والقوة العسكرية**، بإذ تعمل هذه العناصر معاً لتكوين صورة الملك بوصفه "حامياً للنظام وراعي العدالة ومنفّذ الإرادة الإلهية ومديراً للموارد.

كما كشفت الدراسة أن الممارسة السياسية للملوكية كانت تقوم على جهاز إداري وبيروقراطي واسع يعتمد الكتابة والتوثيق، ويربط المركز بالأقاليم، ويحوّل الأفكار الشرعية إلى إجراءات واقعية تُدار بها شؤون المجتمع. وفي الوقت نفسه، فإن الشرعية كانت تتعرض للاهتزاز كلما اختلّ التوازن بين متطلبات الدولة (جباية/تجنيد/مشاريع) وقدرة المجتمع على الاحتمال، ما يفسر ظهور مظاهر الاضطراب والتمرد وإجراءات الإصلاح في فترات مختلفة، بوصفها آليات لإعادة ضبط العلاقة بين السلطة والناس.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التجربة السياسية في العراق القديم قدّمت مثالاً تاريخياً مبكراً على أن **استمرارية الدولة** لا تتحقق بالقوة فقط، بل بقدرة السلطة على تحويل القوة إلى "قبول عبر الشرعية، وتحويل الشرعية إلى "أداء إداري واقتصادي ينعكس على حياة الناس.

قائمة المصادر :

أولاً: الكتب والمصادر التعليمية

١. جامعة الأنبار/كلية الآداب .**محاضرات تاريخ العراق القديم: السنة الأولى / مصادر دراسة تاريخ العراق القديم** (مادة جامعية)، ٢٠٢١.

ثانياً: البحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة

٢. أحمد، زياد طارق حاتم؛ إسماعيل، شاكر محمود؛ عبدالعال، عائشة محمود .**الفكر الديني وأثره السياسي في بلاد الرافدين: دراسة في تأثير الدين على الفكر السياسي** .مجلة البحث العلمي في الآداب، ع٢١، ج٨، ٢٠٢٠.

٣. إبراهيم عزيز .**الكتابة في العراق القديم: دراسة تاريخية** .مجلة منشورة عبر منصة بنك المعرفة المصري(EKB) ، ٢٠٢٢.

٤. بوزيد، أحمد .**الملوكية ومظاهرها في بلاد الرافدين: الآشوريين أنموذجاً** .مجلة آثار الرافدين، مج٧، ع١، ٢٠٢٢.

٥. جاسم، زينب عبدالحافظ؛ مرزوق، سهيلة مرعي .**آلهة العدل في العراق القديم** .مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع٨٦، ٢٠٢٣.

٦. الحاجي، نعيمة .**ميزة التقنين والإجراءات المتبعة في التقاضي في شريعة حمورابي** .مجلة الباحث للعلوم القانونية والسياسية، مج٤، ع٢، ٢٠١٩.

٧. حمود، أمجاد جميل .**التجليات المبكرة لمفاهيم التعايش السلمي والعدالة الاجتماعية في العراق القديم: إصلاحات الملك أوروكاجينا أنموذجاً** .مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ١٧(٤)، ٢٠٢٥.

٨. حيدر، هدى علي؛ آل مجيد، هند فائز .**تسييس الإله المقدس وأثره على النظام الاجتماعي في بلاد الرافدين** .مجلة الآداب، عدد خاص، ٢٠١٨.

٩. رشيد، عادل فائق .**أثر الفكر الديني في المجتمع الرافديني** .مجلة الآداب، عدد خاص، ٢٠١٨.

١٠. روكان، محمد كامل .**جداول الملوك السومريين: ملاحظات جديدة في ضوء التنقيبات** .مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مج٢٢، ع١، ٢٠١٩.

١١. الزيدي، كاظم عبد الله عطية؛ العكيلي، فوزية ذاكر عبد الرحيم .**دلالات الأعمال العسكرية للملوك في الصيغ التاريخية للعصر البابلي القديم** .مجلة التراث العلمي العربي، ع٢، ٢٠١٥.

١٢. الصفّار، علي جاسب عبد .**أثر الفكر الديني في المجتمع الرافديني القديم (دراسة تحليلية)** .مجلة كلية الآداب (جامعة بغداد)، ٢٠١٩.

١٣. الصالحي، إسراء عبدالأمير .**أثر المعبد على المجتمع العراقي القديم** .مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ع٩٩، ج٢، ٢٠١٨.

١٤. الصالحي، ميثم عبد الرزاق. **شخصية الملوك الآشوريين وصفاتهم القيادية في ضوء المصادر التاريخية والآثارية**. مجلة آثار الرافدين، مج٥، ع١، ٢٠٢٠.

١٥. القصير، أحمد لفتة رهمة؛ العكيلي، باسم محمد حبيب. **ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي القديم: دراسة تحليلية**. مجلة الآداب، ملحق، ٢٠١٧.

١٦. القطبي، مهند عاشور شناوة؛ الدليمي، دعاء حسام عباس. **دلالات الأعمال العسكرية والإدارية للملوك في الصيغ التاريخية للعصر السومري الحديث**. مجلة دراسات في التاريخ والآثار، مج١، ع٩١، ٢٠٢٤.

١٧. كاظم، سناء عويد. **عالم ما بعد الموت في العراق واليونان القديم (دراسة مقارنة)**. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ٢٠(٥٦)، ٢٠٢٤.

١٨. معوشي، سامية. **التنظيم القانوني لملكية الأراضي الزراعية في شريعة حمورابي**. مجلة الآداب واللغات، مج١٥، ع٣، ٢٠١٩.

١٩. معوشي، سامية. **جهود الملوك ودورهم في توسيع شبكة قنوات الري الزراعية في العراق القديم**. مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، مج٢، ع١، ٢٠٢٠.

٢٠. نصّار، مها جواد؛ جابر، إيمان شمخي. **موارد المعبد العينية في العراق القديم من عصر فجر السلالات حتى سقوط بابل**. مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد ٤٩، السنة ١٨، ٢٠٢٣.

٢١. الوردي، محمود فارس عثمان. **تنقل العواصم الملكية في العراق القديم حتى سنة ٥٣٩ قبل الميلاد**. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج٢٨، ع٤، ج١، ٢٠٢١.

٢٢. الورغلي، مراد بن علي. **المركز القانوني والاجتماعي للرجل في شريعة حمورابي**. مجلة الدراسات الشرقية، ع٥٤، ٢٠١٥.

٢٣. يوسف، جاسم حسين؛ الشويلي، سعد سلمان فهد. **دور الأنهار في حضارة بلاد الرافدين (الزراعة والري أنموذجاً)**. مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ١(٩٠)، ٢٠٢٤.

٢٤. عيسى، ميثاق موسى. **تبعية الإناث للذكور في تاريخ العراق القديم**. مجلة الخليج العربي، ٤٩(٢)، ٢٠٢١.

٢٥. رمضان، زيار صديق. **مفهوم العدالة في العراق القديم: دراسة تحليلية**. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع١٣، م٢، ٢٠٢٥.

٢٦. الربيعي، غالب هادي. **مظاهر الحرية والاستبداد في نظم الإدارة المركزية في المملكة الآشورية الحديثة**. مجلة آثار الرافدين، مج٥، ع٢، ٢٠٢٠.

٢٧. هاشم، زينة قاسم. **عيد آكيتو**. مجلة دراسات في التاريخ والآثار، مج١، ع٧١، ٢٠١٩.

٢٨. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية. **الثورة في بلاد الرافدين**. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢(١)، ٢٠٢٢.

ثالثاً: أعمال المؤتمرات

٢٩.صالح، مجدي عبدالسلام محمد .**العرب في نقوش العصر الآشوري الحديث** .ضمن: أعمال الاتحاد العام للآثاريين العرب، دراسات في آثار الوطن العربي، القاهرة، ٢٠١٧.

جامعة بابل .**بيانات نشر بحث: التأصيل اللغوي لألفاظ التعليم في العراق القديم ضمن جلسات المؤتمر الدولي الثاني للعلوم والآداب**، ٢٠١٨.

هوامش البحث :

---

(1) روكان، محمد كامل. جداول الملوك السومريين: ملاحظات جديدة في ضوء التنقيبات. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مج ٢٢، ع ١، ٢٠١٩، ص ٣٤٧–٣٥٨.

(2) نصّار، مها جواد؛ جابر، إيمان شمخي. موارد المعبد العينية في العراق القديم من عصر فجر السلالات حتى سقوط بابل (٢٨٨٠–٥٣٩ ق.م). مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد ٤٩، السنة ١٨، ٢٠٢٣.

(3) القطبي، مهند عاشور شناوة؛ الدليمي، دعاء حسام عباس. دلالات الأعمال العسكرية والإدارية للملوك في الصيغ التاريخية للعصر السومري الحديث (٢١١٢–٢٠٠٤ ق.م). مجلة دراسات في التاريخ والآثار (جامعة بغداد)، مج ١، ع ٩١، ٢٠٢٤، ص ٦١–٨٦.

(4) هاشم، زينة قاسم. عيد آكيتو. مجلة دراسات في التاريخ والآثار (جامعة بغداد)، مج ١، ع ٧١، ٢٠١٩ (منشور على الموقع ٢٠٢١-٠٣-٢٦).

(5) الوردي، محمود فارس عثمان. تنقل العواصم الملكية في العراق القديم حتى سنة ٥٣٩ قبل الميلاد. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية (جامعة تكريت)، مج ٢٨، ع ٤، ج ١، ٢٠٢١، ص ٢٤٠–٢٦٠.

(6) الصفّار، علي جاسب عبد .أثر الفكر الديني في المجتمع الرافديني القديم (دراسة تحليلية) .مجلة كلية الآداب) جامعة بغداد(، ٢٠١٩.

(7) الربيعي، غالب هادي. مظاهر الحرية والاستبداد في نظم الإدارة المركزية في المملكة الآشورية الحديثة. مجلة آثار الرافدين، مج ٥، ع ٢، ٢٠٢٠، ص ٧٨–٩٥.

(8) الصالحي، ميثم عبد الرزاق. شخصية الملوك الآشوريين وصفاتهم القيادية في ضوء المصادر التاريخية والآثارية: العصر الآشوري الحديث أنموذجاً. مجلة آثار الرافدين، مج ٥، ع ١، ٢٠٢٠، ص ٣٢–٥١.

(9) بوزيد، أحمد. الملوكية ومظاهرها في بلاد الرافدين: الآشوريين أنموذجاً. مجلة آثار الرافدين، مج ٧، ع ١، ٢٠٢٢، ص ١–٢٤.

(10) نصّار، مها جواد؛ جابر، إيمان شمخي. موارد المعبد العينية في العراق القديم من عصر فجر السلالات حتى سقوط بابل (٢٨٨٠–٥٣٩ ق.م). مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد ٤٩، السنة ١٨، ٢٠٢٣.

(11) الوردي، محمود فارس عثمان. تنقل العواصم الملكية في العراق القديم حتى سنة ٥٣٩ قبل الميلاد. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية (جامعة تكريت)، مج ٢٨، ع ٤، ج ١، ٢٠٢١، ص ٢٤٠–٢٦٠.

(12) الصالحي، إسراء عبدالأمير. "أثر المعبد على المجتمع العراقي القديم". مجلة كلية التربية الأساسية، الناشر: الجامعة المستنصرية، ع٩٩، ج٢، ٢٠١٨، ص ٣٩٣–٤٠٤.

(13) حيدر، هدى علي؛ آل مجيد، هند فائز. "تسييس الإله المقدس وأثره على النظام الاجتماعي في بلاد الرافدين". مجلة الآداب، الناشر: جامعة بغداد، عدد خاص، ٢٠١٨، ص ٥٧٥–٥٩٤

(14) رشيد، عادل فائق. "أثر الفكر الديني في المجتمع الرافديني". مجلة الآداب، عدد خاص، ٢٠١٨، ص ٤٥٣–٤٦٦.

(15) أحمد، زياد طارق حاتم؛ إسماعيل، شاكر محمود؛ عبدالعال، عائشة محمود. "الفكر الديني وأثره السياسي في بلاد الرافدين: دراسة في تأثير الدين على الفكر السياسي". مجلة البحث العلمي في الآداب، ع٢١، ج٨، ٢٠٢٠، ص ٧٦–٩٠.

(16) معوشي، سامية. "التنظيم القانوني لملكية الأراضي الزراعية في شريعة حمورابي". مجلة الآداب واللغات، مج١٥، ع٣، ٢٠١٩، ص ١١٥–١٤٢

(17) الحاجي، نعيمة. "ميزة التقنين والإجراءات المتبعة في التقاضي في شريعة حمورابي". مجلة الباحث للعلوم القانونية والسياسية، مج٤، ع٢، ٢٠١٩، ص ٨٠–٩٤.

(18) الورغلي، مراد بن علي. "المركز القانوني والاجتماعي للرجل في شريعة حمورابي". مجلة الدراسات الشرقية، ع٥٤، ٢٠١٥، ص ٤٩–٧٣.

(19) رمضان، زيار صديق. "مفهوم العدالة في العراق القديم: دراسة تحليلية". مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع١٣، م٢، كانون الثاني ٢٠٢٥، ص ١٧٦–١٩٤.

(20) جاسم، زينب عبدالحافظ؛ مرزوق، سهيلة مرعي. "آلهة العدل في العراق القديم". مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع٨٦، ٢٠٢٣، ص ٢٦٣–٢٧٨.

(21) القصير، أحمد لفتة رهمة؛ العكيلي، باسم محمد حبيب. "ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي القديم: دراسة تحليلية". مجلة الآداب، ملحق، ٢٠١٧، ص ٩٩–١١٢.

(22) الزيدي، كاظم عبد الله عطية؛ العكيلي، فوزية ذاكر عبد الرحيم. "دلالات الأعمال العسكرية للملوك في الصيغ التاريخية للعصر البابلي القديم (٢٠٠٤–١٥٩٥ ق.م) لمملكتي إيسن ولارسا". مجلة التراث العلمي العربي، ع٢، ٢٠١٥، ص ٩١–١٢٦.

(23) صالح، مجدي عبدالسلام محمد. "العرب في نقوش العصر الآشوري الحديث". ضمن: أعمال الاتحاد العام للآثاريين العرب: دراسات في آثار الوطن العربي، ٢٠١٧، القاهرة، ص ٣٤٨–٣٦٥.

(24) معوشي، سامية. "التنظيم القانوني لملكية الأراضي الزراعية في شريعة حمورابي". مجلة الآداب واللغات، مج١٥، ع٣، ٢٠١٩، ص ١١٥–١٤٢.

(25) الورغلي، مراد بن علي. "المركز القانوني والاجتماعي للرجل في شريعة حمورابي". مجلة الدراسات الشرقية، ع٥٤، ٢٠١٥، ص ٤٩–٧٣.

(26) معوشي، سامية. "جهود الملوك ودورهم في توسيع شبكة قنوات الري الزراعية في العراق القديم". مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، مج٢، ع١، ٢٠٢٠، ص ٥٤–٧١.

[27] يوسف، جاسم حسين؛ الشويلي، سعد سلمان فهد. "دور الأنهار في حضارة بلاد الرافدين (الزراعة والري أنموذجاً)". مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ١(٩٠)، ٢٠٢٤، ص ٩٩٥–٦٢٢ (وفق بيانات المجلة).

[28] مصدر سابق , الحاجي، نعيمة ، ص ٨٥ .

[29] الزيدي، كاظم عبد الله عطية؛ العكيلي، فوزية ذاكر عبد الرحيم. "دلالات الأعمال العسكرية للملوك في الصيغ التاريخية للعصر البابلي القديم (٢٠٠٤–١٥٩٥ ق.م) لمملكتي إيسن ولارسا". مجلة التراث العلمي العربي، ع٢، ٢٠١٥، ص ٩١–١٢٦.

[30] صالح، مجدي عبدالسلام محمد. "العرب في نقوش العصر الآشوري الحديث". ضمن: أعمال الاتحاد العام للآثاريين العرب: دراسات في آثار الوطن العربي، ٢٠١٧، القاهرة، ص ٣٤٨–٣٦٥.

[31] إبراهيم عزيز. (٢٠٢٢). الكتابة في العراق القديم: دراسة تاريخية. مجلة منشورة عبر منصة بنك المعرفة المصري (EKB).

[32] الخزاعي، فضيلة صبيح نومان. (٢٠١٨). التأصيل اللغوي لألفاظ التعليم في العراق القديم: دراسة مقارنة. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ٨(٤).

[33] مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية. (٢٠٢٢). الثورة في بلاد الرافدين. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢(١).

[34] حمود، أمجاد جميل. (٢٠٢٥). التجليات المبكرة لمفاهيم التعايش السلمي والعدالة الاجتماعية في العراق القديم: إصلاحات الملك أوروكاجينا أنموذجاً. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ١٧(٤)، ٤٠٩–٤٣٧.

[35] عيسى، ميثاق موسى. (٢٠٢١). تبعية الإناث للذكور في تاريخ العراق القديم. مجلة الخليج العربي، ٤٩(٢)، ٢٢١–٢٣٨.

[36] كاظم، سناء عويد. (٢٠٢٤). عالم ما بعد الموت في العراق واليونان القديم (دراسة مقارنة). مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ٢٠(٥٦).

[37] جامعة الأنبار/كلية الآداب. (٢٠٢١). محاضرات تاريخ العراق القديم/السنة الأولى/مصادر دراسة تاريخ العراق القديم (مادة جامعية).

[38] جامعة بابل (تقرير مؤتمر/نشر علمي). (٢٠١٨). بيانات نشر بحث: التأصيل اللغوي لألفاظ التعليم في العراق القديم ضمن جلسات المؤتمر الدولي الثاني للعلوم والآداب.